

مساعدة لـ «1000» نازح من أبناء البيضاء

ايواثيا « فرش، مخدات، بطانيات، خيم» وغذاثيا «سكر، رز، دقيق، زيت...» رئيس الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين أحمد الكحلاني قال أن عملية توزيع المساعدات ستتم وفقاً لقاعدة البيانات المعدة بناءً على نتائج فريق المسح الذي نزل ميدانياً إلى محافظة ذمار وحصر عدد النازحين من البيضاء.

يجري بمحافظة البيضاء تقديم المساعدات الغذائية والإيوائية العاجلة واللازمة للنازحين من أبناء رداغ نتيجة المواجهات التي شهدتها تلك المناطق ضد عناصر تنظيم القاعدة. وبهذا الخصوص أوضح رئيس المؤسسة الاقتصادية بأن المؤسسة ستقدم بشكل عاجل غذائية وإيوائية لعدد ١٠٠٠ نازح والتي تتضمن

الاثنين: 18 / 2 / 2013م
الموافق: 7 / ربيع ثاني / 1434هـ
العدد: (1649)



نجاح العملية الانتقالية يحدد في الشارع لا في قصر الرئاسة

على المانحين الوفاء بتعهداتهم لليمن

مدير مكتب
البنك الدولي:

مساعدة الفقراء خلال هذه الأوقات العصيبة ومكافحة نقص الأمن الغذائي، وخلق فرص العمل وتحسين نوعية التعليم حتى تتاح للجميع، بصرف النظر عن ظروفهم الاقتصادية، الفرصة لاكتساب المهارات الحيوية».

وأوضح زقوت «لقد ركزنا برنامنا للمساعدة في العام الأول للانتقال السياسي على الاحتياجات الطارئة مثل خلق فرص عمل قصيرة الأمد ومكافحة نقص الأمن الغذائي. والآن فإننا سنحول تركيزنا إلى أجندة الأمدين المتوسط والطويل بالعمل على إيجاد الظروف اللازمة للنمو الاقتصادي. ومن المقرر أن يتم العام القادم إطلاق عدد من المشروعات ذات الصلة التي يجري إعدادها. ونناقش حالياً مع الحكومة خططا للمساعدة على حوسبة وظائف البنك المركزي من أجل خلق قاعدة للقطاع المالي الحديث في اليمن، وإنشاء مزرعة المخا للرياح بوصفه مثالا لتوليد الطاقة النظيفة والمجدية اقتصادياً، والطريق البري السريع عزز - عدن بوصفه المرحلة الأولى من الشبكة الوطنية للطرق السريعة التي تربط المراكز السكانية الرئيسية وترتبط اليمن بشبكة الطرق السريعة في السعودية، ومشروع لإنشاء شراكة بين الحكومة والمجتمع المدني لتقديم الخدمات التي يقوم المجتمع المدني بإدارتها بشكل أفضل كثيراً من غيره».

وفيما يتعلق بما يمكن عمله أيضاً لمساندة الانتقال السياسي في اليمن اعتبر مدير مكتب البنك الدولي أن «نجاح العملية الانتقالية سيحدد المواطن العادي في الشارع لا في جنات قصر الرئاسة. فإذا أحس الناس بتحسّن في معيشتهم وأن الغد سيكون أفضل من الأمس، فإن العملية الانتقالية ستكفل بالنجاح. أما إذا لم يشعر الناس بتحسّن في معيشتهم، فلن تنجح العملية الانتقالية مهما يحدث في الحوار الوطني. ويضع البنك الدولي هذا نصب عينيه، ولذا فإنه يركز على التعجيل بتنفيذ مشروعاتنا الحالية لتوليد فرص عمل واستعادة الخدمات الأساسية. ونحن نعمل أيضاً مع الحكومة لإنشاء مكتب المسار السريع للتعجيل بتنفيذ البرامج التي يمولها المانحون. وقد وقع الرئيس بالفعل مرسوم إنشاء هذا المكتب وبدأت الحكومة عملية اختيار الموظفين الرئيسيين لإدارته. ويحدونا الأمل في أن يقوم هذا الكيان ويبدأ عمله بنهاية مارس».



مهارات القراءة لتلاميذ المدارس الابتدائية، وفي الوقت نفسه العمل على تحقيق تكافؤ الفرص في الحصول على تعليم جيد للفتيات وكذلك الأطفال الفقراء في المناطق الريفية. والمشروع الثاني (الذي يأتي تمويله من منحة بقيمة ٤٠ مليون دولار) سيساعد على تطوير وصيانة ٢٣٠٠ كيلومتر من الطرق في أربع محافظات، وهي الحديدة واب وتعز ولحج. وسوف يساعد المشروع على توليد فرص عمل قصيرة الأمد في مجال الإنشاءات، ويؤدي أيضاً إلى توسيع وإصلاح مرافق البنية التحتية الأساسية، والطرق التي يحتاج إليها الناس للوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم والوسائل التي تكفل نمو التجارة والمعاملات التجارية. وأما المشروع الثالث (الذي يأتي تمويله من منحة قيمتها ١٠٠ مليون دولار) فسوف يقدم تحويلات نقدية إلى ٤٠٠ ألف منافع من خدمات صندوق الرعاية الاجتماعية التابع للحكومة والذين يؤلفون أشد فئات السكان فقراً في اليمن. ونريد أن نتأكد من أن التحديات الاقتصادية التي يواجهونها لن تجبرهم على اتخاذ قرارات بالاختيار بين إطعام أسرهم أو إرسال أطفالهم إلى المدرسة، وسوف تتركز هذه المشروعات الثلاثة على

توقع مدير مكتب البنك الدولي بصنعاء وائل زقوت أن ينمو الاقتصاد اليمني بمعدل قدره نحو 4% هذا العام مقارنةً مع صفر في المائة في عام 2012 وانكماش نسبته 19% في عام 2011.

وقال زقوت في حديث صحفي ضمن خدمة إعلامية لمكتب البنك الدولي بصنعاء إن العملة المحلية «الريال» مستقرة والتضخم تحت السيطرة. غير أن الاقتصاد لم يشهد توليد فرص العمل التي تشتد الحاجة إليها، ومشكلات الفقر والبطالة وغياب الأمن الغذائي على أشدها جميعاً وقد سجلت بعضاً من أعلى المعدلات في العالم.

كتب/ المحرر الاقتصادي

إذا أحس اليمنيون أن الغد أفضل ستكفل العملية السياسية بالنجاح

أشد الناس احتياجاً، وخلق فرص العمل، وتحقيق استقرار الاقتصاد. وسوف يكون تنفيذها ضرورياً لخلق بيئة تكفل استمرار العملية السياسية الجارية في الوقت الحالي. وبدأ البنك الدولي بتحويل تعهداته إلى عمل إدراكاً منه بأن الارتباطات لا تعني شيئاً إلا إذا تم الوفاء بها. والمشروعات الثلاثة الجديدة بإجمالي ٢٠٦ ملايين دولار هي القسط الأول لتعهد العام الماضي في مؤتمر المانحين بضح ٤٠٠ مليون دولار إضافية لمساندة اليمن.

وفي معرض إجابته على سؤال حول كيف ستساهم المشروعات الثلاثة الجديدة في البرنامج العام للبنك الدولي لمساندة اليمن، أجاب المسؤول الدولي «يضرّب البنك الدولي مثلاً يحتذى بين المانحين. وقد تعهدنا بتقديم ٤٠٠ مليون دولار إضافية في الرياض، ونحن نستثمر أكثر من نصف هذه الأموال في أقل من خمسة أشهر منذ مؤتمر المانحين. ووافق مجلس المديرين التنفيذيين الآن على ثلاثة مشروعات: الأولى هو المشروع الثاني لتطوير التعليم الأساسي (الذي يأتي تمويله من منحة قدرها ٦٦ مليون دولار) وسوف يساعد تحسين نوعية التعليم بالتركيز على

وأشار إلى أن الرئيس عبد ربه منصور هادي أعلن لتوّه أن ١٨ مارس القادم هو تاريخ بدء الحوار الوطني. وهذه خطوة مهمة في عملية الانتقال السياسي. ومن المتوقع أن يستمر الحوار الوطني ستة أشهر ليبلغ ذروته في وضع دستور جديد وإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية. ونجحت الحكومة الانتقالية بمساندة من المانحين في وقف الانكماش الاقتصادي الناجم عن الأزمة. وزادت احتياطات البنك المركزي إلى ٦,٢ مليار دولار بعد أن كانت قد تقلصت إلى ٣,٧ مليار دولار في ذروة الأزمة.

وأشار إلى أن القطاع الخاص اليمني سيكون مصدر خلق فرص العمل وتقليص الفقر. ولكن ذلك سيستغرق وقتاً. وفي الوقت نفسه، فإنه من الضروري أن تعزّل الحكومة بتنفيذ المشروعات التي يمولها المانحون لاستعادة الثقة وتحسين الخدمات وتوليد فرص عمل قصيرة الأمد. وسيتيح هذا لليمن متسعاً للتقاط الأنفاس مع سعيه لإتمام المرحلة الانتقالية واتخاذ تدابير السياسات والاستثمارات اللازمة لمساندة نمو القطاع الخاص. وفي هذا الصدد، يجب على الحكومة أن تسارع إلى إنشاء مؤسسة المسار السريع لاستيعاب التمويل المقدم من المانحين، وعلى المانحين الوفاء بوعدهم لليمن بالتعجيل بتقديم مساندهم.

وفي سبتمبر من العام الماضي، التقى المجتمع الدولي في مناسيتين لمناقشة تقديم المساندة لجهود الإعمار الاقتصادي والانتقال السياسي في اليمن. وكانت المحصلة النهائية لمؤتمر المانحين في الرياض واجتماع أصدقاء اليمن في مدينة نيويورك هي تعهدات بتقديم ما مجموعه ٧,٩ مليار دولار. وسيكون هذا المبلغ كافياً لسد عجز الميزانية في خطة حكومة المصالحة الوطنية من أجل الإعمار، وهي جهد طموح يهدف إلى تقديم خدمات عاجلة إلى

«493» سلة غذائية للمتضررين في أبين وصنعاء



ينفذ المنتدى الإنساني اليمن مشروع توزيع سلة المواد الغذائية للنازحين والمتضررين في محافظتي أبين وصنعاء بالشراكة مع المنتدى اليمني للإغاثة والتنمية (YRDF) وبتمويل من الهيئة الخيرية العالمية (HAI).

ويهدف المشروع إلى إغاثة (٣١٥) أسرة في مديرية لودر محافظة أبين بالإضافة إلى ١٧٨ أسرة في مديرية أرحب بمحافظة صنعاء وذلك بتزويد الأسر المستهدفة بالمواد الغذائية الأساسية كالدهن والسكر والأرز والفاصوليا وملح الطعام و يأتي المشروع ضمن أنشطة المنتدى الإنساني الهادف إلى تقديم العون الإنساني للنازحين والمتضررين من الحروب والتي ينفذها بالتعاون مع المنظمات الإغاثية داخل اليمن وخارجه وبالشراكة مع أعضاء المنتدى في المحافظات المستهدفة.

تزايد انتشار عمليات التهريب والاتجار بالبشر

«الميثاق» - خاص

وصل أكثر من 107 آلاف و500 نازح من القرن الأفريقي إلى بلادنا خلال العام 2012م بعد عبورهم البحر في رحلة محفوفة بالمخاطر. ويعتبر هذا التدفق هو الأعلى من نوعه منذ بدأت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بجمع الإحصائيات حول الهجرة المختلطة إلى اليمن عام 2006م.. وكان الرقم القياسي السابق لعدد الواصلين في عام 2011م، حيث وصل خلاله أكثر من 103 آلاف شخص من القرن الأفريقي إلى بلادنا على متن قوارب المهربين.



وكان حوالي ٨٤ ألف شخص أي ما يعادل أكثر من ٨٠٪ من الواصلين الجدد عام ٢٠١٢م هم من الأثيوبيين، في حين شكل النازحون الصوماليون النسبة المتبقية، حيث يستخدم بعضهم اليمن محطة للعبور إلى دول الخليج المتبقية، حيث يستخدم بعضهم وقال ممثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ببلادنا في بيان صحفي «إن تزايد أعداد النازحين من القرن الأفريقي إلى اليمن لا يمثل مشكلة تهم اليمن فحسب، بل إنه مشكلة إقليمية وينبغي معالجتها في سياق إقليمي». وعلى الرغم من الصعوبات الاقتصادية والأمنية التي تعيشها بلادنا، إلا أنها استمرت في استقبال واستضافة الكثير من الأشخاص النازحين الفارين من منطقة القرن الأفريقي بحثاً عن الحماية والسلامة وعن ظروف اقتصادية أفضل. وتقوم بلادنا بمنح النازحين من الصومال صفة اللجوء والاعتراف بهم كلاجئين فور وصولهم إلى أراضيها. وأشار ممثل المفوضية إلى أن المفوضية «تقدّر جهود اليمن ومواقفها المتميزة تجاه اللاجئين في الوقت الذي تثقل فيه كاهل البلاد مشاكل اقتصادية كبيرة». وهناك نسبة من الأثيوبيين الذين يقررون طلب اللجوء في اليمن، إما بسبب انعدام الوعي وكيفية الوصول إلى الليات الكاب على يستوفون المعايير التي تساعد على الاعتراف بهم كلاجئين. ويقوم موظفو المفوضية وشركاؤها في اليمن بتسيير دوريات يومية على طول ساحل خليج عدن لتقديم المساعدة للأشخاص الذين يمرّون عبر مراكز العبور والاستقبال الواقعة في أماكن إستراتيجية.. ومع ذلك، ثمة صعوبات كبيرة في عملية الاستجابة للمخاطر المختلفة ذات الصلة بالحماية والتي تواجه النازحين الجدد أثناء العبور ولدى وصولهم إلى اليمن. وغالباً ما تكون قوارب العبور التي تقلهم إلى اليمن مكتظة بالركاب، كما يقوم المهربون في بعض الأحيان بإجبار الركاب على النزول في الماء بعيداً عن الشواطئ اليمنية وفي أجواء عاصفة وذلك لتجنّب الوقوع في أيدي خفر السواحل اليمنية. وتقدّر المفوضية أن ما لا يقل عن ١٠٠ شخص ماتوا غرقاً أو فقدوا لدى محاولتهم عبور خليج عدن أو البحر الأحمر خلال العام ٢٠١٢م. ويواجه الواصلون الجدد من القرن الأفريقي خطر التعرض للاستغلال والعتف والاعتداء الجنسي، وتكون أوضاعهم صعبة بشكل خاص على طول ساحل البحر الأحمر، حيث يتواجد مهزور ومتاجرون بالبشر يستقبلون هؤلاء النازحين. ويستهدف المتاجرون بالبشر بشكل أساسي الأثيوبيين الذين يرغبون بالسفر إلى دول الخليج.

تحذيرات من استلام مشروع طريق غير مكتمل بتعز



ناشد مواطنون في مديرية جبل حبشي والمعافر المستفيدين من طريق «البييرين عكاد» المحافظ شوقي هائل ومدير مشروع الطرق الريفية الزمام المقاول باستكمال التقاطعات في الطريق واصلاح الاخطاء التي تسببت في انهيار اجزاء كبيرة منه قبل استلامه مطالبين بعدم استلام المشروع من المقاول الا بعد تنفيذ ذلك.

وكان محلي جبل حبشي ومحلي المعافر قد اكدا في مذكرة مشتركة موجهة الى مدير عام مشروع الطرق الريفية ان مشروع الطريق «لم يستكمل من قبل الشركة المنفذة ومن ذلك المقاطع والملاحظات المتبقية في الطريق الذي تخدم شريحة كبيرة من المواطنين في المديريتين.